

الانتخابات المقبلة نقطة تحول في مسار العراق

مايكل روبين

مركز اميريكان انتربرايز

1 فبراير 2010

A Watershed Election

By Michael Rubin

American Enterprise Institute (AEI)

ترجمة: علي الحارس

- باحث في مركز اميريكان انتربرايز (AEI) يرأس سلسلة مؤتمرات تحت عنوان (الاختلاف والإصلاح في العالم العربي).
- كبير محاضرين في الكلية البحرية للدراسات العليا (منذ 2007).
- محرر في مجلة (الشرق الأوسط) الفصلية (2004-2009).
- مستشار سياسي في سلطة التحالف المؤقتة في العراق (2003-2004).
- أستاذ زائر في جامعات السليمانية وصلاح الدين ودهوك (2000-2001).
- دكتوراه في التاريخ، جامعة يال.



مايكل روبين

بعد أن منع البرلمان العراقي 500 مرشح من خوض الانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في السابع من مارس المقبل، أسرع نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن إلى بغداد لحث القادة السياسيين العراقيين على إعادة النظر في قرارهم هذا. وعلى الرغم من أن قرار المنع أدى إلى تفاقم حالة التشاؤم التي تحوم حول الديمقراطية العراقية، فإن هذا التشاؤم لا يملك ما يدعمه، وخاصة في المرحلة الراهنة.

إن قرار البرلمان العراقي لم يمنع كافة المرشحين السنة من الترشح للانتخابات، فحتى القوائم الشيعية الكبرى تتصف بتنوع طائفي. والعراقيون يقولون بأن المسألة كلها تتمحور حول مزيج من قضايا قانونية وسيادية. وإذا تفحصنا الطيف العراقي بأكمله، طائفيا وعرقيا وحتى في الدوائر العسكرية العليا، نجد توقعًا عامًا لدى الجميع بأن يحصل انقلاب بعثي بتلو انسحاب القوات الأمريكية. وإن كان هنالك اختلاف حول فرص نجاحه. وفي الواقع، ليس من قبيل الصدفة أن نجد اسم وزير الدفاع الحالي في القائمة الممنوعة من الترشح.

الانتخابات المقبلة نقطة تحول في مسار العراق

ينبغي على البيت الأبيض والسفارة الأمريكية في بغداد أن يتعاملا بحذر مع قضية التدخل في الشؤون القضائية. فمن منظور العراقيين يعتبر القانون العراقي بعيدا عن اعتبارية نزوات السفارة الأمريكية وحقل تجارب القيادة المركزية (CENTCOM): فهذا القانون ذو تأثير على ساحة الواقع. ومؤخرا قدّم عدة عشرات من المرشحين الممنوعين طعونهم ورجعوا إلى الترشح بعد صدور حكم استئنافي. أما إفراط البيت الأبيض في تدخله بالشأن العراقي فمن شأنه أن يفاقم أزمة الثقة في العراق. والتي تمر بمرحلة متقدمة نتيجة للفهم السائد حول عدائية إدارة اوباما تجاه نشر الديمقراطية في العالم العربي. ومن يزر مكاتب مدينة النجف الأشرف ومدارسها يجد أن القيادة الدينية الشيعية تنتقد بشدة جهود العسكريين الأمريكيين (الجنرالين بيترايوس واوديرنو بالتحديد) لفرض المصالحة مع البعثيين المعاندين. وفي هذا يقول أحد أبناء المراجع: «نموذج الصحوة لا يمكن أن يطبق على البعث؛ فإذا كانوا لا يقبلون بالديمقراطية. فكيف يحكمون وفقها؟».

في الواقع. من المثير للسخرية أن يعتمد عدد كبير من المراقبين إلى توجيه النقد الشديد للديمقراطية العراقية وهي مقبلة على انتخابات قادرة. أكثر من أية انتخابات سابقة. على أن ترسخ أركان الديمقراطية العراقية. لقد قام قادة الشيعة والكردي باستخدام الميليشيات ليفرضوا بقوة السلاح ما عجزوا عن إنجازه بصندوق الاقتراع. ومع ذلك استطاع رد الفعل العام على إساءة استخدامهم للسلطة أن يتغلب على المحاصصة التي سعت إليها تلك الحركات السياسية. وقام المصوتون في الانتخابات المحلية في يناير ويوليو 2009 بمعاينة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني. وكلاهما ممن استخدم الميليشيات لتسهيل الفساد وترهيب الناخبين.

إن هذا التوجه نحو مصداقية أكبر سوف يستمر مع ما قام به البرلمان العراقي من عكس نظام القائمة المغلقة وقوائم الأحزاب التي تفرضها سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة. ففي السابق كان قادة الأحزاب. لا الناخبون. هم من يقرر نجاح هذا السياسي أو ذاك في الانتخابات؛ أما في النظام الجديد فينبغي أن تظهر أسماء كافة المرشحين في

الانتخابات المقبلة نقطة تحول في مسار العراق

أوراق الاقتراع. وبهذا يمكن للعراقيين أن ينتخبوا أفرادا بعينهم دون أن يكونوا مشمولين بقائمة ما. وهكذا لم يعد قادة الأحزاب قادرين على ملء القوائم بأقاربهم وموظفيهم دون أن يكون لذلك عواقب انتخابية. حتى إن ما يتمتع به رئيس الوزراء نوري المالكي من سمعة نزيهة لن يقف حائلا دون أن يتخلص الناخبون من أتباعه الذين لا يتصفون بهذه السمعة. حتى أن أحد كبار قياديي حزب الدعوة تنبأ بأن (50%) فقط من نواب حزبه الحاليين سيقبضون في البرلمان؛ كما إن قرار زيارة الزعيم الكردي مسعود بارزاني لواشنطن الأسبوع الماضي جاء أيضا من إدراكه بأن الاستياء العام تجاه فساد حزبه وإساءة استخدام أعضائه للسلطة سيجعله يخسر عددا من المقاعد النيابية التي يتحكم بها (ومنها يستمد نفوذه).

لقد قدمت الانتخابات المحلية نافذة يتطلع منها المرء إلى الواقع الجديد في العراق؛ حيث لم يتسلم المحافظون الجدد مناصبهم إلا بعد اتفاقات لتقاسم السلطة. ويقول محافظ النجف عدنان الزرفي، والذي يمارس سلطته بالتحالف مع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، أن منافسيه يدركون أن الناخبين سيعاقبون كلا الحزبين إن هما لم يتعاونوا ويحققا وعودهما الانتخابية.

لنقارن هذا الوضع مع النموذج السياسي العام السائد في العالم العربي: بينما تسيطر دولة ودكتاتور الحزب الواحد على معظم الدول العربية يتدارس السياسيون العراقيون استراتيجيات الحملات الانتخابية واختيار المرشحين القادرين على المنافسة بهدف الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد قبل مباحثات تشكيل التحالفات البرلمانية. وفي الواقع، فإن العراق هو أحد دولتين لا ثالث لهما في الشرق الأوسط حيث لا يمكن لعامة الناس أن يتوقعوا بسهولة اسم الفائز في الانتخابات (الدولة الثانية هي إسرائيل)، حتى أن الرئيس العراقي جلال طالباني، وهو ممن تفضلهم أمريكا، قد يجد نفسه مجبرا على الاستقالة بعد مارس المقبل. وفي هذا يقول أحد القياديين العراقيين الشيعة مشيرا إلى انهيار دعم طالباني في صفوف الكرد: «إذا كان طالباني لا يستطيع حتى أن يدير شؤون حزبه الخاص به، فكيف يستحق قيادة العراق؟».

الانتخابات المقبلة نقطة تحول في مسار العراق

مع كل ما سبق يبقى العراقيون يتخذون جانب الحيطة والحذر وفي حاجة إلى الدعم العالمي. فالثقة منخفضة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعد فضيحة رشوة ضربت الانتخابات المحلية الكردية الصيف الماضي. والسياسيون قلقون من أن يعتمد السياسيون الذين يحققون نتائج سيئة في بعض المناطق إلى إفساد صناديق الاقتراع لإلغاء النتائج في السباقات الانتخابية التنافسية المحمومة. كما إن نقص الاستعداد العالمي لدعم شفافية العملية الانتخابية قد زاد من مخاوف تكرار ما حدث في أغسطس الماضي من تخريب للانتخابات الأفغانية. أضف إلى ذلك كله أن أية فوضى تحدث يوم الانتخاب قد تعرقل خطط الانسحاب الأمريكي.

في المقابل، سيكون لنجاح الانتخابات في العراق دور في تعافيه. فعندما تنتهي ولاية البرلمان المقبل سيكون قد مضى عقد كامل على زهاب صدام، وكما يلاحظ طلاب جامعة بغداد: فإن من يسجل في الجامعة حينها سيكون ممن عاصر سقوط صدام في عمر الثامنة. وكما قامت الأجيال الجديدة في أوروبا الشرقية أخيراً بوضع الماضي خلف ظهرها، يمكن للشباب العراقي أن يفعل الأمر نفسه. من هنا، كم يكون من المحزن أن نسمع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وهي تتحدث عن «الدالات الثلاثة: الدبلوماسية، والتنمية (Development)، والدفاع» التي تحدد فلسفة اوباما حول السياسة الخارجية، ولا نجد الديمقراطية بين هذه الدالات.